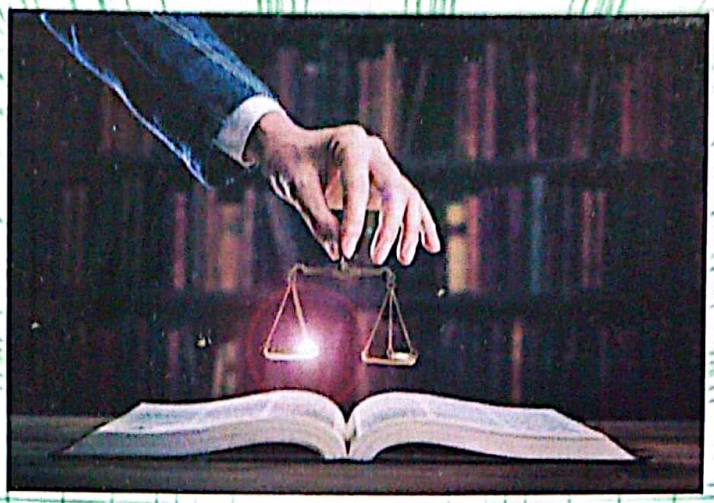

أحكام الإلتزام

وفقا للقانون المدني الجزائري
وأحدث إجتهادات المحكمة العليا

الأستاذ الدكتور
بلحاج العربي

مؤسسة الكتاب القانوني

ابن النديم للنشر و التوزيع

Scanné avec CamScanner

الفهـــــــرس

الإهداء.....06
مقـــدمة.....07
قـائمة أهم الرموز العربية واللاتينية.....10
موضوعات أحكام الإلتزام.....13
خـطة الدراسة:.....15

الفصل الاول
آثـار الإلـــتزام

فصـــل تمـهيـــدي.....19
المبحـث الأول : الضمان العام على أموال المـدين.....19
المطلب الأول :الضمـان العـام و خصـائصـه.....20
أ-مفهوم الضمان العام.....20
ب-خصائص الضمان العام.....22
1-لا يدخل في الضمان العام إلا الحقوق المالية للمدين.....23
2-يتساوى جميع الدائنين قانونا في هذا الضمان العام:.....24
- مثال تطبيقي لقسمة الغرماء.....26
3-إن الضمان العام لا يخول للدائن حق تتبع أي مال من أموال المدين..26
4-الضمان العام لا يخول للدائن حق التدخل في إدارة المدين لأمواله....27
المطلب الثاني: مخاطر الضمـان العـام و و سـائل حمايتـه.....27
أولا: وسائل المحافظة على الضمان العام.....28
أ-وسائل تحفظية أو إحتياطية.....28
ب- وسائل حماية الضمان العام والمحافظة عليه.....29
ثانيا: عدم كفاية الضمان العام.....30
المبحث الثاني :الإلـــتزام الطـبيعي.....32
المطلب الأول:تعريف الإلتزام الطبيعي ومقوماته.....34
أ- مفهوم الإلتزام الطبيعي.....34
ب- أساس نشوء الإلتزام الطبيعي.....35
المطلب الثاني: حالات الإلتزام الطبيعي.....38
المطلب الثالث: سلطة القاضي في تقدير الإلتزام الطبيعي.....40
المطلب الرابع: آثار الإلتزام الطبيعي.....42
أولا: صحة الوفاء الإختياري به:.....42
ثانيا:الإلتزام الطبيعي يصلح سببا للإلتزام المدني.....47
المطلب الخامس: موقف الفقه الإسلامي من الإلتزام الطبيعي.....48

Scanné avec CamScanner

أ- في مجال التقادم:.....50
ب- في مجال منافع الغصب وضمانها:.....51
الإلـتزام المـدني.....55
الفرع الأول :التنفيـــذ العـــيني.....59
أولا: المقصود بالتنفيذ العيني.....61
أ-الإلـتزام بإعطاء شيئ.....61
1- محل الإلتزام أشياء مثلية.....61
2- محل الإلتزام مبلغا من النقود.....62
3-محل الإلتزام شيئا معينا بالذات، كالأشياء القيمية.....63
4- محل الإلتزام بإعطاء يتعلق بعقار.....64
5- محل إلتزام المدين القيام بالتسليم.....65
ب-الإلتزام بعمل معين.....68
ج- الإلتزام إمتناعاً عن عمل.....70
د- الإلتزام ببذل عناية.....71
ثانيا:أنواع التنفيذ العيني للإلتزام.....75
المبحث الأول:التنفيذ العيني الإختياري.....75
المطلب الأول: الأحكام العامة للوفاء.....78
أ- طرفا الوفاء.....78
1-الموفي.....79
2- الموفى له.....82
ب- رفض الدائن للوفاء.....84
ج- محل الوفاء.....87
1- قاعدة عدم تجزئة الوفاء.....87
2- جواز الإتفاق على تجزئة الوفاء.....90
د- ظروف الوفاء.....92
1- القاعدة من حيث زمان الوفاء.....93
2- القاعدة فيما يتعلق بمكان الوفاء.....94
3- القاعدة في ما يخص نفقات الوفاء.....96
4- القاعدة في ما يتعلق إثبات الوفاء.....97
المطلب الثاني: الوفاء مع الحلول.....104
أ-رجوع الموفي على المدين.....105
ب-حالات الوفاء مع الحلول.....107
أولا: الحلول القانوني.....109
ثانيا: الحلول الإتفاقي.....111
ج-آثار الوفاء مع الحلول.....112
د- الحلـول الجزئـي.....113

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني: التنفيذ العيني الجبري 114
المطلب الأول: خصائص التنفيذ العيني الجبري..... 116
أ-التنفيذ الجبري هو تنفيذ عام..... 116
ب-التنفيذ الجبري هو قهر مدني بحت..... 117
ج- التنفيذ الجبري يقع على أموال المدين..... 119
-الإكراه البدني في القانون الجزائري..... 120
المطلب الثاني: شروط التنفيذالعيني الجبري..... 124
أ- التنفيذ العيني ممكناً..... 125
ب- التنفيذ العيني إرهاق للمدين..... 126
- إستبعاد التنفيذ الجبري في مجال قطع التفاوض التعاقدي..... 127
ج- أن يطلبه الدائن بعد إعذار المدين..... 131
المطلب الثالث:وسائل التنفيذ العيني الجبري..... 133
أولا: الغرامة التهديدية..... 133
أ- شروط الحكم بالغرامة التهديدية..... 136
1- التنفيذ العيني غير ممكن إلا إذا قام به المدين..... 136
2- التنفيذ العيني لا يزال ممكنا 136
3- أن يقوم الدائن بطلب الحكم بالغرامة التهديدية..... 137
ب- طبيعة الحكم بالغرامة التهديدية..... 144
ج-آثار الحكم بالغرامة التهديدية..... 147
د-موقف الفقه الإسلامي من الغرامة التهديدية..... 151
ثانيا: الحجز على أموال المدين..... 152
أ-لأموال محل التنفيذ الجبري..... 153
ب-القواعد العامة للتنفيذ الجبري..... 156
ج- ملازمة المدين المماطل في الفقه الإسلامي..... 162
التنفيذ العيني في الفقه الإسلامي..... 165
أ- لا يجوز البدل إلا إذا تعذر الأصل..... 165
ب- حكم مماطلة المدين القادر على الوفاء بدينه..... 166
ج- تطبيقات مهمة للتنفيذ العيني في الفقه الإسلامي..... 167
الفرع الثاني :التنفيذ بطريق التعويض..... 171
أولا: حالات التنفيذ بطريق التعويض..... 171
ثانيا: أنواع التعويض..... 173
المبحث الأول: الإعذار..... 175
أ- الإعذار كشرط لإستحقاق التعويض..... 176
ب- كيف يتم الإعذار..... 178
ج- الحالات التي لا يشترط فيها الإعذار..... 182
د-آثار الإعذار..... 184

Scanné avec CamScanner

أولا : إستحقاق التعويض.....185
ثانيا : إنتقال تبعة الهلاك.....186
ثالثا : فسخ العقد الملزم للجانبين.....187
المبحث الثاني : كيفية تقدير التعويض.....190
المطلب الأول : التعويض القضائي.....190
أولا : طبيعة التعويض القضائي.....192
ثانيا : حدود التعويض القضائي.....193
أ-الضرر الفعلي المباشر.....196
ب- أن يكون الضرر محققا و مؤكدا.....199
ج- التعويض عن تفويت الفرصة.....201
د- التعويض عن الضرر المعنوي.....203
هـ- الضمان في الفقه الإسلامي.....205
المطلب الثاني : التعويض الإتفاقي أو الشرط الجزائي.....207
أولا : خصائص الشرط الجزائي.....210
أ - الشرط الجزائي هو إلتزام تبعي.....210
ب- الشرط الجزائي هو إلتزام إحتياطي.....210
ج-الشرط الجزائي هو تقدير جزافي للتعويض.....211
ثانيا : آثار الشرط الجزائي.....214
ثالثا : التفرقة بين الشرط الجزائي والعربون.....218
المطلب الثالث : التعويض القانوني (أو فوائد التأخير).....222
أولا : أنواع الفوائد القانونية.....224
ثانيا : شروط إستحقاق الفوائد القانونية.....225
ثالثا : القيود القانونية على إشتراط سعر الفائدة.....226
رابعا : موقف الفقه الإسلامي.....228
الفرع الثالث : الوسائل التي تكفل للدائن تنفيذ الإلتزام.....233
المبحث الأول : الدعوى غير المباشرة.....234
المطلب الأول : شروط الدعوى غير المباشرة.....236
1-الشروط المتعلقة بالدائن.....236
2-الشروط الخاصة بالمدين.....237
3-الشروط المتعلقة بالحق.....238
المطلب الثاني :آثار الدعوى غير المباشرة.....241
أ- إحتفاظ المدين بحرية التصرف في حقه.....241
ب- طبيعة نيابة الدائن عن المدين.....242
ج- إدخال المدين خصما في الدعوى.....243
د- دخول حق المدين في نطاق الضمان العام.....243
المطلب الثالث: الدعوى المباشرة 244

Scanné avec CamScanner

1- التعريف بالدعوى المباشرة.....245
2- أهم حالات الدعوى المباشرة.....246
المبحث الثاني: الدعـــوى البـــوليصـية.....248
أ- التعريف بالدعوى البوليصية.....248
ب- دعوى عدم نفاذ تصرف المدين في الفقه الإسلامي.....249
ج- طبيعة الدعوى البوليصية.....251
المطلب الأول: شروط الدعوى البوليصية.....253
أولا: أن يكون حق الدائن مستحق الأداء.....253
ثانيا: أن يكون حق الدائن سابقا على التصرف المطعون فيه.....254
ثالثا: أن يكون تصرف المدين ضارا بالدائن.....256
المطلب الثاني: آثار الدعوى البوليصية.....260
أ- عدم نفاذ التصرف في حق الدائن.....260
ب-إستفادة جميع الدائنين بالحكم بعدم نفاذ التصرف.....261
ج- بقاء التصرف صحيحا فيما بين المتعاقدين.....263
د- سقوط الدعوى البوليصية بالتقادم.....264
المبحث الثالث: دعوى الصورية.....265
المطلب الأول التعريف بالصورية وأنواعها.....266
أ- المقصود بالصورية.....266
ب-أنواع الصورية.....268
1- الصورية المطلقة.....268
2- الصورية النسبية.....270
أ- الصورية بطريق التستر.....271
ب- الصورية بطريق المضادة.....272
ج- الصورية بطريق التسخير.....273
د- الصورية في الفقه الإسلامي.....274
المطلب الثاني: شروط تحقق الصورية.....276
1-أن يكون هناك عقدان.....276
2-أن يختلف العقدان.....276
3-أن يتعاصر العقدان.....277
4- أن يكون أحدهما ظاهرا والآخر مستتر.....277
المطلب الثالث: الآثار القانونية للصورية.....278
أولا: أثر الصورية فيما بين المتعاقدين والخلف العام.....279
ثانيا: أثر الصورية بالنسبة إلى الغير.....282
ثالثا: عدم تقادم دعوى الصورية.....284
المبحث الرابع: الحق في الحبس.....285
أ- مفهوم الحق في الحبس.....285

Scanné avec CamScanner

ب- حق الإحتباس في الفقه الإسلامي.....287
ج- خصائص الحق في الحبس.....289
المطلب الأول: شروط الحق في الحبس..... 291
الشرط الأول: أن يكون الحابس ملزما بأداء شيء.....291
الشرط الثاني: أن يكون حق الحابس مستحق الأداء.....294
الشرط الثالث: وجود إرتباط بين إلتزام الحابس وحقه.....295
أ- مفهوم الإرتباط وأنواعه.....295
ب- جواز إجتماع الإرتباط القانوني والمادي.....297
ج-إثبات الإرتباط.....297
المطلب الثاني : آثار الحق في الحبس.....298
أولا: حقوق الحابس.....299
ثانيا: واجبات الحابس.....301
أ- المحافظة على الشيء المحبوس.....301
ب- تقديم حساب عن غلة الشيء المحبوس.....302
ج- رد العين المحبوسة.....304
ثالثا: آثار الحق في الحبس بالنسبة للغير.....304
أ- سريانه في مواجهة المدين وخلفه العام والدائنين العاديين.....305
ب- سريانه في مواجهة الخلف الخاص للمدين.....305
أولا- إذا كانت العين المحبوسة عقار.....305
ثانيا- وإذا كان الشيء المحبوس منقولا.....306
ثالثا-وأما إذا كان حق الحبس مستندا إلى إنفاق مصروفات.....306
المطلب الثالث : إنقضاء الحق في الحبس.....307
أ-الطريقة التبعية.....307
ب-الطريقة الأصلية.....308

الفصل الثاني
أوصاف الإلتزام

تمهيد.....313
الفرع الأول:الشـــرط والأجـــل.....317
المبحث الأول :الشـــرط.....317
المطلب الأول: الشروط الواجبة لقيام الشرط.....318
1- أن يكـون أمـرا مستقبلاً 319
2- أن يكـون أمـرا غيـر محقـق الوقـوع.....319
3- أن يكون أمرا ممكن الوقوع.....320
4- أن يكون أمرا مشروعا.....321
5- أن لا يتوقف على محض إرادة المدين.....323
المطلب الثاني : أنواع الشرط.....325

Scanné avec CamScanner

أ-صور الشرط:.....325
1- الشرط الواقف 326
2- الشرط الفاسخ.....326
ب- إختلاف الشرط كوصف للإلتزام عن المعاني الأخرى.....328
المطلب الثالث آثـار الشـرط.....330
أولا: آثار الشرط أثناء فترة التعليق.....330
أ- إذا كان الشرط واقفاً.....331
ب- إذا كان الشرط فاسخاً.....335
ثانيا: آثار الشرط بعد إنتهاء فترة التعليق.....336
أ- أثر إنتهاء فترة التعليق بالنسبة إلى الشرط الواقف.....337
ب- أثر إنتهاء فترة التعليق بالنسبة إلى الشرط الفاسخ.....338
ثالثا: الأثر الرجعي للشرط..... 340
أ- مضمون الأثر الرجعي للشرط.....341
ب- الإستثناءات الواردة على قاعدة الأثر الرجعي للشرط.....342
المبحث الثاني:الأجـــل.....345
المطلب الأول : أنواع الأجل.....347
أ- أنواع الأجل بالنسبة إلى آثاره.....347
1- الأجل الواقف.....347
2- الأجل الفاسخ.....348
ب-أنواع الأجل من حيث مصدره.....349
1- الأجل الإتفاقي.....349
2- الأجل القانوني 350
3- الأجل القضائي.....350
ج- التفرقة بين الشرط والأجل.....355
المطلب الثاني : الآثار التي تترتب على الأجل.....356
أولا: الإلتزام المقترن بالأجل الواقف.....356
ثانيا: الإلتزام المقترن بالأجل الفاسخ.....358
المطلب الثالث:إنقضـــاء الأجـــل.....359
1- بحلول الأجل.....359
2- بالتنـازل عنـه.....360
3- بسقوط الأجل.....361
الفرع الثاني: تعدد محل الإلتزام.....367
المبحث الأول:الإلـــتزام التـخـــييري.....368
أولا: المقصود بالإلتزام التخييري.....368
ثانيا: ثبوت الخيار في الإلتزام التخييري.....369
ثالثا: شروط الإلتزام التخييري.....370

Scanné avec CamScanner

رابعا: خيار التعيين في الفقه الإسلامي.....371
خامسا: أحكام الإلتزام التخييري.....373
المبحث الثاني :الإلتزام البدلي.....376
أولا: المقصود بالإلتزام البدلي.....376
ثانيا: إبدال المحل في الفقه الإسلامي.....377
ثالثا: أحكام الإلتزام البدلي.....379
رابعا: المقارنة بين الإلتزام البدلي والالتزام التخييري.....380
الفرع الثالث:تعـدد طـرفي الإلـتزام.....385
المبحث الأول :التضـــامن.....386
أ- المقصود بالتضامن 386
ب-أنواع التضامن.....388
ج-التضامن في الفقه الإسلامي.....389
د- التفرقة بين الإلتزام التضامني و الإلتزام التضاممي.....391
المطلب الأول: التضامن بين الدائنين «التضامن الإيجابي».....394
أ- تعريف التضامن الإيجابي.....394
ب-التفرقة بين التضامن الإيجابي و الإشتراك في الدين.....395
أولا مصادر التضامن الإيجابي.....397
أ-الإتفاق.....397
ب-نص القانون.....398
ثانيا أحكام التضامن الإيجابي.....399
أ- علاقة الدائنين المتضامنين فيما بينهم.....399
ب- علاقة الدائنين المتضامنين مع المدين.....400
أولا: وحدة المحل.....400
ثانيا: تعدد الروابط 402
ثالثا: النيابة التبادلية فيما ينفع لا فيما يضر.....404
-تقدير هـذا النـوع مـن التضامـن 405
المطلب الثاني التضامن السلبي.....406
أ: تعريف التضامن السلبي 406
ب: الأهمية العملية للتضامن السلبي بين المدينين.....407
أولا: مصادر التضامن السلبي.....408
أ-الإتفاق.....409
ب-نص القانون.....410
ثانيا: أحكام التضامن السلبي.....414
أ- علاقة المدينين المتضامنين فيما بينهم.....414
أولا: إنقسام الدين على المدينين المتضامنين.....415
ثانيا: رجوع المدين المتضامن الموفي على الآخرين.....417

Scanné avec CamScanner

ثالثا: الأساس القانوني لرجوع المدين الموفي.....417
أ- الدعوى الشخصية 417
ب- دعوي الحلول.....418
ب- علاقة المدينين المتضامنين بالدائن.....418
أولا: وحدة الدين.....419
ثانيا: تعدد الروابط 423
ثالثا: النيابة التبادلية فيما ينفع لا فيما يضر.....426
المبحث الثاني :عدم قابلية الإلتزام للإنقسام.....430
المطلب الأول :أسباب عدم قابلية الإلتزام للإنقسام.....432
أولا: عدم القابلية للإنقسام بناء على طبيعة محل الإلتزام.....432
ثانيا: عدم القابلية للإنقسام بناء على إتفاق المتعاقدين.....435
المطلب الثاني :آثار عدم القابلية للإنقسام.....436
أ-حالة تعدد المدينين.....437
ب-حالة تعدد الدائنين.....438

الفصل الثالث

إنتقـــال الإلـتزام

إنتقـــال الإلـتزام.....443
الفرع الأول: حـــوالة الحـق.....447
أ- التعريف بحوالة الحق.....447
ب- الطبيعة القانونية لحوالة الحق:.....448
ج-حوالة الحق في الفقه الإسلامي.....448
د- التفرقة بين حوالة الحق والوفاء مع الحلول.....450
المبحث الأول:شروط إنعقاد حوالة الحق.....452
أولا: الرضا بالحوالة.....452
ثانيا: محل الحوالة.....454
ثالثا: سبب الحوالة 456
المبحث الثاني: شروط نفاذ حوالة الحق.....457
أ- شروط نفاذ الحوالة بالنسبة للمدين.....458
1- إعلان المدين بالحوالة.....458
2- قبول المدين بالحوالة.....459
ب- شروط نفاذ الحوالة قبل الغير.....460
المبحث الثالث :آثار حوالة الحق.....463
المطلب الأول:العلاقة بين طرفيها (المحيل والمحال له).....463
أ- إنتقال الحق من المحيل إلى المحال له.....464
ب- إلتزام المحيل بالتسليم.....466
ج-إلتزام المحيل بالضمان.....467

Scanné avec CamScanner

1- حوالة الحق بغير عوض.....467
2- الحوالة بعوض.....468
أ- التفرقة بين الضمان القانوني والضمان الإتفاقي.....468
ب-حدود الضمان.....469
المطلب الثاني: العلاقة بين المحال له والمحال عليه.....471
أ-قبل نفاذ الحوالة.....471
ب-بعد نفاذ الحوالة.....472
المطلب الثالث: العلاقة بين المحيل والمحال عليه.....473
أ- قبل نفاذ الحوالة في حق المحال عليه.....473
ب- بعد نفاذ الحوالة في حق المحال عليه.....474
المطلب الرابع:علاقة المحال له بالغير.....474
أ- التنازع بين المحال لهم.....475
ب- التزاحم بين المحال له والدائن الحاجز.....476
الفرع الثاني:حوالة الدين.....479
المبحث الأول :شروط إنعقاد حوالة الدين.....481
أ- شروط إنعقاد حوالة الدين.....481
ب-إقرار الدائن للحوالة.....482
ج-حالة بيع العقار المرهون.....485
د- إنعقاد الحوالة بإتفاق المحال له والمحال عليه.....485
المبحث الثاني : آثار حوالة الدين.....487
المطلب الأول : علاقة المدين الأصلي بالمحال عليه.....487
المطلب الثاني: عاقة الدائن بالمحال عليه.....489
أ- قبل نفاذ الحوالة في حق الدائن.....489
ب- بعد نفاذ الحوالة في حق الدائن.....490
المطلب الثالث: علاقة الدائن بالمدين الأصلي.....491

الفصل الرابع
إنقضاء الإلتزام

إنقضاء الإلتزام.....495
الفرع الأول: إنقضاء الإلتزام بما يعادل الوفاء.....499
المبحث الأول:الإنابة في الوفاء.....499
أ-التعريف بالإنابة.....499
ب - شروط صحة الإنابة.....500
ج-آثار الإنابة.....501
1- الإنابة الكاملة.....502
2- الإنابة الناقصة.....503
المبحث الثاني:التجديد.....505

Scanné avec CamScanner

أ-التعريف بالتجديد.....505
ب-شروط التجديد.....506
أولا- وجود إلتزام قديم في ذمة المدين.....506
ثانيا- نشوء إلتزام جديد في ذمة المدين.....507
ثالثا- نية التجديد.....511
ج-آثار التجديد.....513
المبحث الثالث : الوفاء الإعتياضي.....516
أ-أركان الوفاء الإعتياضي.....518
ب-طبيعة الوفاء الإعتياضي.....519
المبحث الرابع: المقاصة.....520
1- التعريف بالمقاصة.....520
2- المقاصة في الفقه الإسلامي.....521
3- فوائد المقاصة.....522
4- أنواع المقاصة.....523
أ-المقاصة القانونية.....523
أولا: شروط المقاصة القانونية.....524
ثانيا: آثار المقاصة القانونية.....530
ب-المقاصة الإتفاقية.....534
ج- المقاصة القضائية.....536
المبحث الخامس: إتحاد الذمة.....537
أ-التعريف باتحاد الذمة.....537
ب-آثار اتحاد الذمة.....539
الفرع الثاني: إنقضاء الإلتزام دون الوفاء به.....543
المبحث الأول : الإبراء.....543
أ- الشروط الواجب توافرها في الإبراء.....544
ب-الآثار التي تترتب على الإبراء.....546
المبحث الثاني: إستحالة التنفيذ.....548
أ- شروط إنقضاء الإلتزام لإستحالة تنفيذه.....550
ب-آثار إستحالة التنفيذ.....554
المبحث الثالث: التقادم المسقط.....558
1- التقادم في الفقه الإسلامي.....559
2- مدة التقادم المسقط في القانون الجزائري.....561
أ-القاعدة العامة.....562
ب-الإستثناءات.....563
3- قواعد إحتساب مدة التقادم.....567
4- آثار التقادم.....570

Scanné avec CamScanner

5- التنازل عن التقادم..... 572
6- وجوب التمسك بالتقادم..... 573
قائمة المراجع..... 577
أولا : المراجع باللغة العربية..... 577
أ-النصوص القانونية..... 577
ب- المراجع المتعلقة بالقانون الجزائري..... 578
ج-المراجع المتعلقة بالفقة الإسلامي..... 588
د- المراجع القانونية العامة والخاصة..... 591
ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية..... 597
الفهـــــرس..... 603
كتب صدرت للمؤلف..... 615

Scanné avec CamScanner

- دكتوراه دولة في القانون الخاص عام 1984، (بتقدير مشرف جدا) من من جامعة رين (Rennes) بفرنسا.
- أستاذ بروفيسور، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، منذ عام 1993م.
- أستاذ بروفيسور في القانون المدني لدى كليات القانون بالجامعات الجزائرية والسعودية والإماراتية.
- عضو مجلس البحث العلمي لجامعة الشارقة، بالإمارات، عام 2007 و2008.
- الحائز على جائزة البحث العلمي، من جامعة الملك عبد العزيز بجدة، سنة 2010.
- أستاذ باحث مختص في القانون المدني وقانون الأسرة، منذ أكثر من 35 سنة.
- له عدة مؤلفات وأبحاث، قانونية وفقهية، منشورة في مجلات محكمة داخل الجزائر وخارجها.

يعالج هذا الكتاب بثوبه الجديد أحدث تعديلات أحكام الإلتزامات وفقا للقانون المدني الجزائري؛ المنظمة لآثاره وتنفيذه وأوصافه وانتقاله وانقضائه مطبقة على كافة صوره، أيا كان المصدر الذي نشأ عنه؛ في دراسة فقهية قضائية مقارنة مع أهم التطبيقات القضائية لإجتهادات المحكمة العليا ومجلس الدولة الحديثة المشهورة.

وهذا وفق خطة واضحة، وطريقة سهلة ومختصرة، تجنب الدارس تشتت الفكر وطغيان المسائل الفرعية الجزئية على المبادئ الكلية الجوهرية، في مجال أحكام وقواعد الإلتزامات المنشئة أصلا التي لا غنى عنها لطلاب القانون بصفة عامة، والباحثين في القانون المدني الجزائري وما يزيد من أهمية هذا الكتاب هي الدراسة المقارنة مع أحكام الفقه الإسلامي، وبعض القوانين المدنية العربية والقانون الفرنسي الجديد لعام 2016، بما يتناسب مع المرحلة الجامعية.

ومن المعلوم أن النظرية العامة للإلتزامات، تحتل من القانون المدني محل القلب من الجسد مما جعلها موضع إهتمام كبير من طرف المشرع الجزائري في مختلف تعديلاته التشريعية كي تواكب التقدم الاقتصادي والإجتماعي وتلبي كافة متطلباته.

ISBN: 978-9931-873-68-6
9 789931 873686

ابن النديم للنشر والتوزيع
51 شارع نهار بلعيد قويدر - وهران
ص.ب. 357 السانيا زرياني محمد
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition.dz@yahoo.com

مؤسسة الكتاب القانوني
حي بن مرزوقة بودواو - ولاية بومرداس
خلوي: 29 80 74 540 213+
خلوي: 10 91 36 796 213+
خلوي: 47 37 48 673 213+
Email: mwssatalktabalqan2021@gmail.com

Scanné avec CamScanner